

Distr.: General
13 September 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون
البند ٦٧ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*
نزاع السلاح العامل الكامل

الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام**

إضافة

* A/57/150.

** وصلت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بعد تقديم التقرير الرئيسي.

المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

ولقد تسنى إحراز هذه الإنجازات والكثير من الإنجازات الأخرى في خضم مناخ العداء المتواصل والحرب الفعلية المفروضة على كوبا من الإدارات المتعاقبة بالولايات المتحدة، والتي لم تتوان عن اللجوء إلى العدوان المسلح والتخريب والأعمال الإرهابية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضمن إجراءات أخرى.

ولقد أرغمت هذه السياسة العدوانية بلدنا على تكريس الكثير من الموارد المادية والمالية والبشرية للدفاع عن استقلال البلد وسيادته وأمنه. ولقد كان يمكن، في ظل ظروف أخرى، استخدام تلك الموارد استخداما كاملا من أجل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد كوبا القضاء الكامل على أسلحة التدمير الشامل وتشاطر معظم البلدان الشواغل التي تتناها بشأن عدم تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي. ونظرا لهذه الحالة يتواصل إهدار كميات هائلة من الموارد في هذا المجال عوضا عن استخدامها لصالح الإنسانية.

وتقدر كوبا أيضا تقدير دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما مساهماتها المحددة، والتي استفادت منها كوبا كثيرا، في التعاون الدولي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية حسبما نص عليه نظامها الأساسي.

ونحن نرفض أي محاولات لفرض شروط على برامج التعاون التابعة للوكالة، لأن ذلك يتنافى مع أهداف الوكالة ومهامها ومبادئها التأسيسية.

إن كوبا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة

[الأصل: بالاسبانية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

آراء حكومة جمهورية كوبا عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ هاء

يدل الوضع المساوي الذي يمس ملايين البشر في جميع أنحاء العالم على مقدار الجهود التي ما زال يتعين تنفيذها من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. واتفق المجتمع الدولي، في مؤتمر قمة الألفية، على أهداف هامة للحد من الفقر، بغية القضاء على الفقر. ووفقا لذلك، فإن تنفيذ تدابير ملموسة لإعادة توجيه الموارد المكرسة للأغراض العسكرية إلى الأنشطة التي تولد التنمية أمر يحظى بالأولوية.

وفيما يتعلق بكوبا، فإن العمل من أجل رفاهية الشعب الكوبي وتنميته الشاملة يشكل سمة ثابتة للسنوات الثلاث والأربعين الأخيرة. وفيما يلي بعض الأرقام التي تشهد على ذلك:

- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية: ١٠٠ في المائة
- معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية: ٩٩,٧ في المائة
- معدل الأمية: ٠,٢ في المائة
- وفيات الرضع: ٦,٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي
- ٥٩٠ طبيب و ٧٤٣ ممرضة و ٦٣٠,٦ سرير مستشفى لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
- العمر المتوقع عند الولادة: ٧٦ سنة

زيادة التركيز على تطوير الصناعات الكيميائية الوطنية أيضا. فمع إحراز التقدم في نزع الأسلحة الكيميائية وفي إعادة توجيه الطاقات العسكرية من أجل الاستخدام السلمي، يمكن أيضا زيادة الكميات المخصصة للتعاون.

وتأمل كوبا بأن تشكل عملية استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي ستجرى في عام ٢٠٠٣، فرصة لتعزيز نظام الاتفاقية، ولا سيما ركنها الأساسي المعني بالتعاون الدولي في استخدام الصناعة الكيميائية في الأغراض السلمية.

وفي نفس الوقت تأسف كوبا أن الأحداث الأخيرة التي وقعت ضمن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بشأن إقالة المدير العام قد أسفرت عن مناخ لا يشجع على الأداء السليم للمهام والذي قد يؤدي إلى تقويض نظام الاتفاقية. وترفض حكومة كوبا الفكرة القائلة بإمكانية أن تملئ مصالح فردية لدولة معينة سياسات وأولويات منظمة دولية.

وإذا كان التحقيق الكامل للأهداف التي أسفرت عن وضع اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية غير ممكن بسبب الحيلولة دون إنشاء نظام دولي يمكن من إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة، فإن هذه الحالة تتنافى بشكل تام مع رفاهية الإنسان وتنمية الشعوب.

وسيؤدي نزع الأسلحة النووية الكامل إلى توفير كميات هائلة من الموارد التي يمكن توجيهها نحو برامج فعالة في البلدان النامية ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، مما يسهم بالتالي في البرامج الدولية لتطوير أدوية منخفضة التكلفة لمكافحة الأوبئة الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل، والتي تحصد كل سنة عددا كبيرا من الأرواح يعادل ضحايا أسوأ الحروب في تاريخ العالم.

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية). وفي إطار هاتين الاتفاقيتين، أيدت كوبا، إنشاء آليات مناسبة لتوجيه الموارد نحو استخدام التكنولوجيا الإحيائية والصناعة الكيميائية في الأغراض السلمية.

وتعارض كوبا فرض الدول الأطراف في هاتين الاتفاقيتين قيودا تعسفية وانتقائية، بواسطة آليات مناظرة لمراقبة الصادرات تتعارض مع التعاون الدولي من أجل الاستخدام في الأغراض السلمية، حسبما تنادي به الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

إن كوبا لا تملك أسلحة بيولوجية ولا أسلحة كيميائية. وتقع الموارد المستخدمة في صناعة التكنولوجيا الإحيائية والصناعة الكيميائية ضمن إطار برامج تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وهي تمثل لجميع الضمانات والضوابط الوطنية والدولية النافذة، لكفالة حصر استخدامها في الأغراض السلمية.

ويجب الإشارة إلى أنه قد جرى في عام ٢٠٠١ توقيف عملية المفاوضات الخاصة ببروتوكول التحقق الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونوقشت أثناء تلك العملية الاقتراحات الخاصة بالتعزيز المحتمل للاتفاقية، بما في ذلك مبادرات التعاون الدولي التي كان من شأنها أن تعزز الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

وضمن إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تحبذ كوبا إنشاء آلية لتنفيذ تدابير ملموسة من أجل تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن أعضائها.

ولقد أثبتت اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنها نموذج فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وترى كوبا بأنه يجب إحراز مزيد من التقدم بشأن توسيع نطاق التعاون الدولي ضمن إطار عمل الاتفاقية، لا بهدف تنفيذ الاتفاقية ذاتها وحسب بل بهدف

للديون الخارجية التي تعوق عمليات التنمية في بلدان الجنوب.

قد يتمثل التدبير الأولي لتنشيط توجيه الأموال المتوفرة حاليا عن طريق تدابير نزع السلاح إلى التنمية في فرض ضريبة على إنتاج جميع أنواع الأسلحة ونقلها على الصعيد الدولي. وتُحول الموارد الناجمة عن ذلك إلى صندوق دولي تشرف عليه الأمم المتحدة. وتود كوبا مناقشة أي مبادرة من هذا النوع واعتمادها على الفور في الجمعية العامة.

إن العمليات الجارية ضمن الأمم المتحدة والرامية إلى منع ومكافحة وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أشكاله يمكن أن تشكل أيضا إطار عمل مناسب لتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة التداؤب الإيجابي بين نزع السلاح والتنمية.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءات عملية أسفرت عن نتائج طيبة عادت بفوائد كبيرة على سكان بعض المناطق، وساعدت بالتالي في التخفيف من الأسباب والحالات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات.

وتجري الآن مناقشة مسألة القذائف بجميع أشكالها ومناقشة جادة. ويوفر إطار العمل السالف الذكر أيضا فرصة لزيادة التعاون الدولي في استخدام المقذوفات، وخاصة القذائف التسيارية في الأغراض السلمية، والذي يقوم على استخدام التكنولوجيا المزدوج، والذي يرتبط فيه الاستخدام في الأغراض السلمية باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي من أجل رفاهية الإنسانية.

وترى كوبا أن أي مناقشة لتدابير التعاون الدولي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ينبغي أن يأخذ في حسبانها على النحو المناسب بعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مجال بعينه، والذي ينبغي أن يحظى بنفس قدر الأولوية الذي تحظى به تدابير نزع السلاح ومنع الانتشار.

ويمكن استخدام جزء ضئيل من المبالغ الهائلة المستثمرة الآن في إنتاج أسلحة جديدة مصممة للقتل ولتحسين الأسلحة الحالية، مثلا، حوالي ٨٣٩ بليون دولار، للقضاء على أخطر الأمراض القابلة للشفاء والتي يواجهها الإنسان اليوم، ولتحقيق أهداف الحد من الفقر التي وضعها المجتمع الدولي، ودعم البرامج الرامية إلى القضاء على الجوع والأمية، وحتى لدعم الجهود الرسمية من أجل الإلغاء الكامل

الداغرك باسم الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

الرد المشترك للاتحاد الأوروبي على قرار الجمعية

العامة ٢٤/٥٦ هاء

في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أيدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ هاء المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وترغب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم الرد المشترك التالي على الفقرة ٣ من القرار، والتي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تقدم إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بشأن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، فضلا عن أي آراء ومقترحات أخرى بغية تحقيق أهداف برنامج العمل في إطار العلاقات الدولية الراهنة.

إن بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة: تركيا وقبرص ومالطة فضلا عن بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: آيسلندا والنرويج، تؤيد الرد المشترك التالي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ هاء.

وما زال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية على برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، ويعيد التأكيد على التزاماته في مجال نزع السلاح والتنمية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على عزم دوله فرادى وجماعة، اتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذ هذه الالتزامات.